الفصل الرابع

قصور الطلب (١)

يتوقف حجم العمالة فى ظل النظام الرأسمالى القائم على ما يتخذه أرباب الأعمال من قرارات خاصة بمشروعاتهم. ولكن أرباب الأعمال يخضعون لمؤثرات عامة . يتفاءلون تارة إذا كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل ، ويتشاءمون تارة أخرى إذا حدث ما يدعو إلى التشاؤم . فيوسعون نطاق الإنتاج وتسرى موجة النشاط إذا تفاءلوا ، ويحجمون عن التوسع إذا تشاءموا ، فتشيع موجة الكساد ، فيقف دولاب العمل . وعلى هذا لا يعمل أحدهم بدافع من عنده ، بل يعمل متأثراً بعمل الغير . وليست قراراتهم هذه صادرة عن هيئة عليا ترسم الخطط وتباشر تنفيذها ، وإنما كل ما يجرى فى الحياة الاقتصادية وليد قرارات فردية لا حصر لها . ويندر أن تكون الطريق التى يسلكها فرد وفق مصلحته الخاصة ، متفقة مع صالح المجتمع — كما فى حالة إبادة المواد الغذائية ، بينما يتضور كثير من البشر جوعاً — فلا عجب إذا أفضى تفاعل تلك القرارات الفردية إلى أسوأ النتائج وأخطرها عاقبة .

ويقوم الإنتاج فى ظل النظام الرأسمالى من أجل الربح ، فإذا انعدم الربح بطل الحافز على الإنتاج ، ولولا اعتقاد المنتج بحاجة المستهلك إلى السلعة ما أنتجها ، ولهذا تتوقف كمية المنتج من السلع والخدمات على مقدرة الأفراد على الشراء . فلا الرغبة ولا الحاجة بحافز للمنتج على إنتاج السلعة ، إلا إذا كانت لدى الراغب فيها والمحتاج إليها النقود التى يدفعها ثمناً لها . فعلى قدر إنفاق المجتمع سيكون حجم الإنتاج كثرة وقلة . وقد يحدث كثيراً ألا يصل الإنتاج إلى أقصى مداه ، لا بسبب

---

(١) راجع مسز روبنسن فى مؤلفها فى الفصل الأول :
"Introducrion to the Theory of Employment"
وقد لخصت المؤلفة فى كتابها المذكور وفى إيجاز محمود نظرية اللورد كينز التى قال بها فى كتابه المعروف عن النظرية العامة .

إشباع حاجات الناس إشباعاً كاملاً ، ولكن لقصور طلب المستهلكين المصحوب بالنقود .

ولكن كيف يحدث قصور الطلب على السلع والخدمات ؟ بما أن الطلب فى مجموعه يتوقف على دخول الأفراد ، فكلما زاد الدخل زاد مقدار ما ينفقونه على الاستهلاك الجارى . ولكن الدخل ناجم عن الإنفاق وصادر منه ، إذ يحصل الناس على دخولهم عن طريق إمداد بعضهم بعضاً بالسلع والخدمات لإشباع الحاجات فى نظير مقابل ، فما ينفقه شخص على حاجاته يعتبر دخلاً لمن قدمها له ، كما وأن دخل الفرد أيضاً مستمد من إنفاق أفراد آخرين . وعلى هذا لو تعطلت الموارد فى أى وقت فإن ذلك لا بد وأن يكون نتيجة لحادث طرأ أو لسوء إدارة ، وعلاج ذلك هو زيادة النشاط ، فتزيد الدخول ، التى بدورها تحدث طلباً على الإنتاج الإضافى .

وبما أن دخل الأفراد لا ينفق كله على الاستهلاك الجارى — بشرط أن يكون مستوى معيشة الفرد أعلى من الحد الأدنى — فانهم يدخرون جزءاً منه ليكون ثروة يستعينون بها على عاديات الزمن ، أو لإشباع شهوة التملك ، أو للحصول على دخل أكثر باقراضها بفائدة . ولمثل هذه الأغراض يدخر الأفراد جزءاً من ثروتهم وذلك باستهلاك كمية من السلع أقل من الكمية التى يمكنهم الحصول عليها بدخلهم. ولا يحدث عن هذا الإجراء إضطراباً إذا ما ترتب على ما يدخر من الثروة طلب على رأس المال الحقيقى — كالمنازل والآلات والعدد والسفن — فى مثل هذه الحالة ينجم عن الدخل المدخر عمالة فى الصناعات الرأسمالية ، كما يفضى ذلك الجزء المنفق إلى عمالة فى الصناعات الاستهلاكية . وعلى هذا لا يكون الادخار سبباً فى البطالة .

ولا يحدث الطلب على السلع الرأسمالية لمجرد الادخار ذاته ، بل بالاستثمار فى

مشروعات إنتاجية تدر على القائمين بها ربحاً ، لأن أرباب الأعمال لا يقدمون على مشروعات إلا إذا رأوا من ورائهـا غنما . ورغبة الأفراد فى ادخار جزء من من دخولهم لتكوين ثروة ، لاتدفع بأرباب الأعمال إلى توقع ربح أكبر من رءوس الأموال ؛ إذ أن أرباح السلع الرأسمالية تتوقف على مقـدار الطلب على سلع الاستهلاك التى تنتجها تلك السلع الرأسمالية . وعلى هذا لو فضل الأفراد الادخار، أى أحجموا عن الإنفاق على سلع الاستهلاك الحاضر ، فانهم ينقصون — بدلا من أن يزيدوا — الدوافع التى تغرى المستثمرين على شراء سلع رأسمالية جديدة . والرغبة فى الادخار تفضى إلى نقص الطلب على سلع الاستهلاك دون زيادة الطلب على السلع الرأسمالية ، ولهذا السبب تحدث البطالة .

فإذا كانت كمية الأموال الجديدة التى يطلبها أرباب الأعمال أقل من الـكمية التى يرغب الأفراد فى ادخارها ، حدثت البطالة ؛ إذ الادخار يؤدى إلى نقص الطلب على سلع الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى إلى إحجام الأفراد عن الإنفاق على الاستهلاك . ولهذا يعجز المستثمرون عن خلق الطلب الكافى على السلع الرأسمالية لسد قصور هذا الطلب ، وتقف العـدد والآلات ويتعطل العمال وتشيع البطالة ؛ لا لأن إشباع الأفراد قد وصـل إلى أقصاه وليس لهم من مزيد من الحاجات ، ولـكن لأن الطلب ليس قوياً وكافياً لأن يغرى المستثمرين على جنى الربح .